

جامعة طرابلس
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

بحث بعنوان

**”حروف الجر بين النيابة والتضمين عند ابن جني في كتابه
الخصائص”**

إعداد: رحمة شعبان انويل

محاضر بقسم اللغة العربية (نحو وصرف) بكلية الآداب بالجامعة

الأسمرية زيتن / ليبيا

rhmas300@gmail.com

ملخص البحث

يتناول البحث حروف الجر بين النيابة والتضمين عند ابن جني في كتابه الخصائص، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ويهدف إلى تبين وجهة البصريين والكوفيين بعامية، ووجهة نظر ابن جني من النيابة والتضمين بخاصة، ومن أهم نتائجه أن القول بأن البصريين يميلون للتضمين، ولا يجيزون نيابة الحروف مطلقاً، فيه تعميم وعدم دقة وقول صادر عن أحكام جزئية، وغير مبني على اطلاع شامل على أقوال البصريين الأوائل، وكذلك ما نُسب للكوفيين من أنهم يجيزون نيابة الحروف بعضها عن بعض، ويمنعون التضمين أيضاً فيه تعميم، وعدم دقة، والصواب أن البصريين يغلب عليهم القول بالتأويل أو التضمين أكثر من الكوفيين، ومع ذكر يجيزون نيابة الحروف بعضها عن بعض، والكوفيون يغلب عليهم النيابة أكثر من البصريين، ولكنهم لا ينكرون التضمين، وكذلك وجدنا ابن جني في كتابه الخصائص يميل للتضمين ولا ينكر النيابة طالما كان المعنى قريباً.

الكلمات الافتتاحية: الخصائص، ابن جني، النيابة، التضمين.

Research Summary

The research deals with prepositions between prosecution and implication according to Ibn Jinni in his book al-Khasat, using the descriptive-analytical approach, and aims to clarify the point of view of the Basrians and the Kufic in general, and the point of view of Ibn Jinni from the prosecution and inclusion in particular. The letters are absolutely, there is a generalization and inaccuracy and a saying issued by partial rulings, and it is not based on a comprehensive knowledge of the sayings of the early visuals, as well as what was attributed to the Kufis that they allow the letters on behalf of each other, and they forbid embedding also in it is generalization, and inaccuracy, and the correctness is that the visuals prevail over them. Saying interpretation or imputation is more than the Kufic, and with a mention they allow

the representation of letters from each other, and the Kufic are more likely to be represented by the Basri, but they do not deny the inclusion, and also we found Ibn Jinni in his book Characteristics tends to include and does not deny the prosecution as long as the meaning is ..close

Opening words: characteristics, Ibn Jinni, the prosecution, the inclusion

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد لقيت حروف الجر اهتماما من لدن العلماء متقدمهم ومتأخرهم، خاصة عندما لاحظوا تقارب بعض هذه الحروف في دلالات الجملة واستعمال حرف مكان آخر، مما ينم عن سمة الاتساع الذي تمتاز به العربية... هذا التقارب دعاهم إلى التمعن في الحروف التي تتناوب دلاليا، فاتجه بعضهم إلى أخذ الأمر على ظاهره فقال بنبابة الحروف بعضها عن بعض، وأنكر آخرون النيابة فلجأوا إلى تخريجها بالتأويل، أو عن طريق التضمنين والمجاز وغير ذلك.

ومن العلماء الذين تناولوا ظاهرة تناوب حروف الجر العلامة ابن جني في كتابه، ووسمه بعنوان "باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض" واستخدم مصطلح استعمال حرف مكان حرف قاصدا به حروف الجر بين النيابة والتضمنين.

ولحروف الجر أهمية بالغة في بناء الجملة العربية، فهي مفاصل أساسية في تركيب الكلام وصوغه من جهة الدلالة على المعنى، وتقوم بدور الربط بين مفرداتها؛ لتوضيح العلاقات فيما بينها، ولهذا يطلق عليها حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال التي قبلها إلى الأسماء التي بعدها.

وهذا يعني أن ثمة أفعالا ضعيفة لا تقوى على الوصول إلى الأسماء، فكانت هذه الحروف هي المفاصل التي تربط هذه الأفعال القاصرة بالأسماء، ولكل حرف جر معنى يخصه في تركيبه، ووظيفة محددة له في جملته، نصّ على ذلك النحويون واللغويون نتيجة استقراءهم كلام العرب، ف"إلى" لانتهاه الغاية، و"الباء" للإلصاق، و"على" للاستعلاء، و"عن" للمجازة، و"في" للظرفية.

غير أن القضية التي شغلت النحويين قديما وحديثا هي تداخل حروف الجر بعضها مع بعض، وقد اختلط الأمر على كثير من الباحثين القدامى والمحدثين، فنسبوا للكوفيين إجازة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، ونسبوا للبصريين منعهم النيابة وذهابهم إلى التأويل أو التضمن.

وحاولت في هذا البحث التحدث عن الخلاف الذي كان بين مذهبي البصرة والكوفة عند دراستهم لأدوات الجر، معتمدةً في ذلك على التراث العربي، حيث ذكرت أهم الآراء والحجج للمذهب البصري، ثم للمذهب الكوفي، ثم رأي ابن جني في كتابه الخصائص، ثم بينت أنه وإن مال الكوفيون للنيابة، والبصريون للتضمن، لكن لا مانع من قبول بعض البصريين للنيابة مع التقييد، ولا مانع من استخدام بعض الكوفيين للتضمن.

سبب الاختيار:

1. خدمة للغة العربية، فالموضوع وثيق الصلة بالنحو، فكان شرفا لي أن أستظل بظلاله، وأتسك في محرابه.
2. الدراسات العلمية التي أقيمت حول التضمن والنيابة بين حروف الجر كثيرة ولكن حددتها بكتاب الخصائص لابن جني، إذ أنني لم أعر على دراسة توضح موقف ابن جني من النيابة والتضمن.
3. لما كان البصريون والكوفيون قد اختلفوا في موقفهم من النيابة والتضمن اخترت ابن جني في كتابه الخصائص مبينة موقفه من النيابة والتضمن.

أهمية البحث:

1. توضيح أن الكوفيين يميلون للقول بالنيابة، والبصريين يميلون للقول بالتضمن.
2. معرفة موقف ابن جني من النيابة والتضمن.

أهداف البحث:

1. بيان أنه مع ميل الكوفيين للنيابة فإنهم لا ينكرون التضمن، ومع ميل البصريين للتضمن فإنهم لا ينكرون النيابة.
2. التوصل إلى أن ابن جني البصري يقول بالتضمن، ولا ينكر النيابة شريطة تقارب المعاني.

مشكلة البحث:

ما موقف ابن جني من التضمن والنيابة؟

المنهج:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستقراء الآيات والأبيات التي مثل بها ابن جني في كتابه الخصائص، وإدراجها تحت التضمن أو النيابة.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم إلى مبحثين تسبقهما مقدمة وتمهيد وتليهما خاتمة، مع قائمة للمصادر والمراجع التي استعنت بها

في هذا البحث وذلك على النحو الآتي:

المقدمة:

تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد:

تحدثت فيه عن: التعريف بابن جني وكتابه الخصائص، ومعنى التضمين والنيابة لغة واصطلاحاً.

أولاً: التعريف بابن جني وكتابه الخصائص.

- التعريف بابن جني.
- التعريف بكتابه الخصائص.

ثانياً: معنى التضمين والنيابة لغة واصطلاحاً.

- معنى التضمين لغة واصطلاحاً.
- معنى النيابة لغة واصطلاحاً.

البحث الأول: رأي المذهبين (البصري والكوفي) في التضمين والنيابة.

وقسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: رأي المذهب البصري .

المطلب الثاني: رأي المذهب الكوفي.

البحث الثاني: رأي ابن جني في التضمين والنيابة.

وقسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: رأي ابن جني في التضمين.

المطلب الثاني: رأي ابن جني في النيابة.

ثم **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج التي تم التوصل لها.

ثم **قائمة المصادر والمراجع**: ورتبتها ترتيباً أبجدياً.

التمهيد

التعريف بابن جني وكتابه الخصائص، ومعنى التضمن والنيابة لغة واصطلاحاً.

أولاً: التعريف بابن جني وكتابه الخصائص

• أ. التعريف بابن جني:

مولده ووفاته (330هـ/942 م. 392هـ/1001م)

عثمان ابن جني، أبو الفتح الموصلبي، من أصدق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي، ثم حل محله، من مؤلفاته الكثيرة: الخصائص، سر صناعة الإعراب، اللمع، شرح ديوان المتنبي، وكان أبوه «جني» مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلبي، ولد رحمه الله بالموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة للهجرة النبوية الشريفة، إمام عالم واسع الثقافة طويل الباع، كثير الاطلاع، غزير العلم، كتب في النحو والتصريف، ودرس الأصوات والحروف، وألف كتباً كثيرة أبر بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه وتوفي سنة اثنتان وتسعون والثلاثمائة¹.

• مكانته العلمية:

لقد بلغ أبو الفتح مكانه علمية راقية اعترف له بها المتقدمون والمتأخرون على السواء، قال الثعالبي فيه: "هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب ... وكان الشعر أقل خلاله لعظم قدره وارتفاع حاله"² وقال ياقوت: "عثمان بن جني النحوي ... من أصدق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف"³.

ب. كتابه الخصائص:

كتاب الخصائص موسوعة شاملة لكثير من تفاصيل اللغة العربية، وأصولها وقضاياها الجدلية، التي يختلف حولها الكثير من العلماء والنحاة واللغويين، وقد لاقى هذا الكتاب انتشاراً كبيراً على مدى العصور، وتناوله الكثير من الباحثين والدارسين بالشرح والتفصيل.

سبب التأليف:

1. ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، 132/2، الأعلام، الزركلي، 204/4، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، 358/2.

2. يتيمة الدهر، الثعالبي، 1/137.

3. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 4/1585.

طلب منه أحد أصدقائه ومعارفه أن يكتب في مثل هذه الموضوعات، فكان أن لّجى هذه الرغبة، حيث قال ابن جني:
"ثم إن بعض من يعتادني، ويُلِم لقراءة هذا العلم بي، ممن آنس بصحبتني لي، وأرتضي حالي أخذه عني، سأل فأطال
المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضي الرأي في إنشاء هذا الكتاب، وأوليه طرفاً من العناية والانصباب. فجمعت
بين ما أعتقده من وجوب ذلك علي، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي"¹.

قيمة الكتاب:

إن كتاب الخصائص لابن جني يحظى بقيمة عالية ومميزة في كتب الأدب وبقه اللغة؛ وذلك لأمر عدة موجودة فيه سواء كانت في
منهجه أم في موضوعاته المطروحة، من أبرزها: التأسيس لمفاهيم حديثة، الاهتمام بالدلالة، لأصالة والابتكار²، التجدد
المستمر³، الشمولية والموسوعية⁴، تسليط الضوء على المعنى، وضوح المعلومة⁵.

ثانياً: التعريف بالتضمن والنيابة لغة واصطلاحاً

التضمن لغة:

"يعني التخفي والاستتار، واشتمال الظاهر على ذلك المخفي أو دلالة عليه، يقول ابن فارس: "الضاد، والميم، والنون، أصل
صحيح وهو جعل الشيء في شيء يحويه، ومن ذلك قولهم: ضمنت الشيء، إذ جعلته في وعائه"⁶.
وفي لسان العرب: "ضمن الشيء الشيء: أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر"⁷، وجاء في المعجم الوسيط: "التضمن
عند علماء العربية، على معان، منها: إيقاع اللفظ موقع غيره ومعاملته معاملة لتضمنه معناه واشتماله عليه"⁸.

التضمن اصطلاحاً:

التضمن مصطلح واسع، اختلفت أنواعه ودلالته بحسب فرع اللغة الذي ينتمي إليه، والذي يهمننا هنا هو التضمن النحوي،
الذي قسمه النحويون إلى ثلاثة أقسام: تضمن بين الأسماء، وتضمن بين الأفعال، وتضمن بين الحروف.
ويعرف التضمن النحوي بأنه: "إشراب معنى فعل، ليعامل معاملة، وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه
بغير آلة ظاهرة"⁹.

1. الخصائص، ابن جني، 3/1.

2. ينظر: الخصائص، ابن جني، ص 23-24-25.

3. ينظر: الفكر البلاغي في كتاب الخصائص، عبدالحكيم راضي (2006)، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2/2.

4. ينظر: الخصائص، ابن جني، ص 8-9.

5. ينظر: المعاني النحوية التركيبية والتناسب المنطقي لها في كتاب الخصائص لابن جني، إبراهيم يعقوب محمود الحسان، ص 121.

6. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 3/372.

7. لسان العرب، ابن منظور، 13/257.

8. المعجم الوسيط، 1/545.

9. الكليات، الكفوي، ص 266.

وهو عند أهل العربية يطلق على معان، منها: إعطاء الشيء معنى الشيء، وعبارة أخرى إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه و يكون في الحروف والأفعال، وذلك بأن تضمن حرف معنى حرف، أو فعل معنى فعل آخر، و يكون فيه معنى الفعلين معاً، وذلك بأن يأتي الفعل متعدياً بحرف ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التعدي به، والأول تضمنين الفعل والثاني تضمنين الحرف¹.

كما عرفه ابن هشام في كتابه المغني بقوله: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً"²، ويقول السيوطي: "التضمنين هو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء"³، ويعرفه السامرائي بقوله: "التضمنين أن نقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته"⁴ مما تقدم من تعريفات نلاحظ وجود علاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للتضمنين.

النيابة لغة:

تعني نيابة الشيء عن الشيء، قال ابن فارس: "النون والواو والباء كلمة واحدة تدل على اعتياد مكان ورجوع إليه، وناب ينوب، وانتاب ينتاب، ويقال: إن الثوب النحل، قالوا: وسميت به لرعيها ونوبها إلى مكانها، وقيل إنه جمع نائب"⁵. وقال ابن سيده: "نُبْتُ عنه ونُبْتُ مَنَابَةً ونيابته وقُئْتُ مَقَامَهُ ومَقَامَتَهُ وسدَدْتُ مَسَدَّهُ"⁶.

النيابة اصطلاحاً:

فالتعريف الذي سنذكره تعريف متعلق بمعاني الحروف لتشعب مصطلح النيابة في النحو، يعرف عند النحاة بـ: "وقوع حروف الجر موقع بعضها للدلالة على المعنى، فالتناوب أن يأتي حرف بمعنى حرف آخر"⁷. فالتعريفان اللغوي والاصطلاحي بنفس المعنى.

المبحث الأول: رأي المذهب البصري والكوفي في التضمنين والنيابة.

المطلب الأول: رأي المذهب البصري

مذهب جمهور البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذاً، أما قياساً فلا، وما أوهم ذلك فهو مؤول، إما على التضمنين، أو على المجاز¹، كما في قوله تعالى: " {وَلَأَصْبَحَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ} ² فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ "في" بمعنى "على" أن "في" بمعنى "على"

1. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، 1/ 788.

2. مغني اللبيب، ابن هشام، ص 648.

3. الإلتقان في علوم القرآن، السيوطي، 3/ 109.

4. النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، 3/ 12.

5. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 5/ 367.

6. المختص، ابن سيده، 3/ 377.

7. تناوب حروف الجر في ديوان امرئ القيس، عبد الرحمن الذنبيات، و. نضال محمود الفراية، ص 37.

وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى "على" ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز، وإما عن شذوذ إنابة كلمة عن أخرى³.

ثم لو كان ذلك قياساً لصح أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد عنه، ونحو ذلك.

فمعظم البصريين يرون أنه ليس لأداة الجر إلا معنى واحدٌ حقيقي، فالأداة "في" مثلاً تؤدي معنى الظرفية، و"على" معنى الاستعلاء، و"من" معنى الابتداء، و"إلى" معنى الانتهاء، وأن الفعل هو الذي ينبغي أن يضمن معنى يناسب أداة الجر الذي تعدى به، والأداة تبقى على معناها الأصلي، أو بتأويل يقبله اللفظ فيكون بمثابة الرابط بين الفعل والأداة، وفي الحالتين تكون الأداة مؤشراً ودليلاً على وجود معنى آخر خفي مضمن في اللفظ المذكور له دلالة⁴.

نجد سبويه في كل موضع يتحدث عن معاني الحروف، فإنه ينطلق فيه من معنى واحد لهذا الحرف ويأتي بالأمثلة عليه، ثم يذكر أمثلة يبدو فيها الحرف كأنه قد خرج عن معناه الأصلي إلى معنى آخر، فيعد ذلك اتساعاً في اللغة، ثم يحاول بالتأويل رده لمعناه الأول مثل قوله: "أما على فاستعلاء الشيء تقول هذا على ظهر الجبل وهي على رأسه ويكون أن يطوي أيضاً مستعلياً كقولك مر الماء عليه، وأمررت يدي عليه، وأما مررت على فلانٍ فجرى هذا كالمثل وعلينا أميرٌ كذلك، وعليه مالٌ أيضاً، وهذا لأنه شيءٌ اعتلاه ويكون مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه، ولكنه اتسع، وتقول عليه مال، وهذا كالمثل، كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه، فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل⁵، فمذهب سبويه يبدأ بذكر المعنى الأصلي، ثم يحاول ما خرج عن ذلك بالتأويل.

والمبرد ينطلق من الأصل الذي انطلق منه سبويه فيرى أن لكل حرف معنى أصيلاً ثم يتسع فيما يشابهه ويقارب معناه، يقول: "ومن هذه الحُرُوفِ "في" وَمَعْنَاهَا مَا اسْتَوْعَاهِ الْوَعَاءُ نَحْوَ قَوْلِكَ: النَّاسُ فِي مَكَانٍ كَذَا، وَقُلَانِ فِي الدَّارِ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِيهِ عَيْبَانٌ، فَمَشْتَقٌّ مِنْ دَا لِأَنَّهُ جَعَلَهُ كَالْوَعَاءِ لِلْعَيْبَانِ وَالْكَالِمِ يَكُونُ لَهُ أَصْلٌ، ثُمَّ يَتَسَّعُ فِيهِ فِيمَا شَاكَلَ أَصْلَهُ، فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: زَيْدٌ عَلَى الْجَبَلِ، وَتَقُولُ عَلَيْهِ دِينَ، فَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ الدَّيْنَ قَدْ رَكِبَهُ وَقَدْ قَهَرَهُ"⁶.

وقال ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا يتوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾⁷ إن "في" ليست بمعنى "على" ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قول أبي ذؤيب الهذلي:

1. ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، 7/3.

2. سورة طه، الآية 71.

3. ينظر: شرح التصريح، خالد الأزهرى، 2/4 - 6.

4. ينظر: التضمن في حروف الجر في صحيح البخاري "دراسة نحوية دلالية"، إيناس شعبان مجد درباس، ص44.

5. الكتاب، سبويه، 4/231.

6. المقتضب، المبرد، 1/46.

7. سورة طه، الآية 71.

شربن بماء البخر ثم ترفعت¹

معنى روين، وأحسن في "وقد أحسن بي" معنى لطف، وإمّا على شدوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين².

فابن هشام دقيق في كلامه حينما قال: "وبعض المتأخرين" وهذا الأخير يقصد به التناوب، هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين فهو لم يطلق اللفظ لجميع الكوفيين بل خصه بكلمة "أكثر"، وهذا يعلل خروج بعض الكوفيين في شرحهم للشواهد إلى القول بالتضمين.

والشيء نفسه بالنسبة للتضمين فهو رأي معظم البصريين، ومع ذلك بعضهم يخرج الشواهد على إنابة حرف مكان آخر ويرون أن التناوب أقل تعسفا، في حين يراه علماء آخرون أنه بعيد عن الصواب ولعل ميل البصريين إلى التضمين كان لأسباب منها:

- تعدي بعض الأفعال بأداة جر غير الذي سمع عن العرب أنه يتعدى بها، وفي ذلك خروج عما هو معهود ومقعد له في العربية، لأن لكل فعل أداة تتعدى بها، وتعرف هذه الأداة بالرجوع إلى معاجم اللغة³.
- من باب التوسع في الفعل وإبقاء الحرف على أصله، يقول ابن جني في ذلك:

"اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إبدأنا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"⁴.

ويقول ابن هشام عند حديثه عن التضمين: "أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها التناوب أن الحرف باقي على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف"⁵.

يؤكد هذا المعنى ابن عصفور فيقول عن البصريين: "يرون أن التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف يجعل بعضها موضع بعض؛ لأن الحروف بأها أن لا يتصرف فيها، وأيضاً فإن الفعل إذا عدي تعدي غيره بالتضمين... كان لذلك

1. هذا صدر البيت، وعجزه:

متى لجح خضر لمن نبيح

والبيت من الطويل وهو من شواهد: شرح التصريح: 2/2، وشرح ابن عقيل: 3/6، وشرح الأثخوني: 284/2/524، والخصائص: 2/85، وأما ابن الشجري: 27/2، والخزانة: 3/193، والمغني: 142/157، 151/175، 441/628، وديوان الهذليين: 1/51.

المفردات الغريبة: شربن: المراد حمل الماء، والضمير للسحاب. ترفعت: ارتفعت وتصدت. لجح: جمع لجة وهي معظم الماء، ونبيح: مر سريع بصوت. المعنى: هذا البيت يعبر عما كان العرب يعتقدون، من أن للسحب شبه خراطيم تدنو من البحر المالح في بعض الأماكن فتأخذ من مائه ما شاءت ثم تصعد إلى الجو سريعا ولها دوي؛ فيعذب هذا الماء وينقل ثم ينزل إلى حيث يشاء الله مطرا. ونستطيع أن نفسر هذا الاعتقاد الساذج بما يتفق مع ما قرره العلم اليوم، وهو أنه كناية عن تصعد ماء البحار بوساطة حرارة الشمس وتنقله من جهة إلى أخرى بالهواء، حتى يرتفع إلى حيث يشاء الله، ويكون سحبا تنزل بعد مطرا. موطن الشاهد: "متى لجح".

وجه الاستشهاد: استعمال "متى" حرف جر بمعنى "من" على لغة هذيل، وجره لـ "لجح".

2. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، ص: 151.

3. ينظر: التضمن في حروف الجر في صحيح البخاري "دراسة نحوية دلالية"، إناس شعبان مجد درباس، ص 45.

4. الخصائص، ابن جني، 2/310.

5. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، ص 861.

سبب، وهو كون الفعلين يؤولان إلى معنى واحد، وإذا قدر أن أحد الحرفين وضع موضع الآخر من غير تضمين للعامل فيه معنى ما يتعدى بذلك الحرف، كان وضعه موضعه لغير سبب، فإن لم يمكن التأويل ولا التضمين اعتقدوا إذ ذاك أن أحد الحرفين موضوع موضع الآخر¹.

وإن أمعنا النظر ودققنا ليس رأي البصريين بالتضمين ذلك على الإطلاق، فكثيراً ما نجد البصريين يجيزون النيابة بشرط قرب المعنى، فنجد مثلاً: سيويه، والمبرد، وابن السراج، مع أنهم يرون أن لكل حرف جر معنى خاص به، أجازوا النيابة بشرط تقارب المعاني. فقال سيويه: "وأما عن فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه، وقال: قد سقاه عن العيمة... وقد تقع من موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة"².

وقال المبرد: "كما تدخل الإضافة بعضها على بعض، فمن ذلك قوله عز وجل: "يحفظونه من أمر الله" أي بأمر الله، وقال: {وَلَا صَلِّبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ} ³ أي على وقال: "أم لهم سلم يستمعون فيه" أي يستمعون عليه"⁴.

وقال ابن السراج: "واعلم: أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ"في" عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاينة وإذا تباين معناه لم يجز ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم لم يكن هذا يلتبس به فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"⁵.

وتبعهم في ذلك ابن جني إذ قال عند حديثه عن باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه..."⁶

ثم قال: "لسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"⁷.

وقال المالقي "إن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر"⁸.

وقال المرادي: "يشرب بما عباد الله" أي: منها"⁹.

1. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، ص 236.

2. الكتاب، سيويه، 4/ 226.

3. سورة طه، الآية 71.

4. المقتضب، المبرد، 2/ 319.

5. الأصول في النحو، ابن السراج، 1/ 414.

6. الخصائص، ابن جني، 2/ 308.

7. الخصائص، ابن جني، 2/ 310.

8. رصف المباني في حروف المعاني، المالقي، ص 32.

9. الجني الداني في حروف المعاني، المرادي، ص: 43.

ولم ترد باء التبعية عند مثبتيتها إلا مع الفعل المتعدي. وقد أنكر قوم، منهم ابن جني، ورود باء التبعية، وتأولوا ما استدل به مثبتو ذلك، على التضمن. قال ابن مالك: والأجود تضمين شربن معنى: روين. وجعل الزمخشري الباء في الآية كالباء في: شربت الماء بالعسل. والمعنى: يشرب بما عباد الله الخمر.

يتضح من خلال ما تقدم أن البصريين الأوائل يرون أن لكل حرف جر معنى خاصا به إلا أنهم يجيزون نيابة الحروف بعضها عن بعض إذا تقاربت لمعاني؛ ولذا فالقول بعدم إجازة البصريين نيابة الحروف مطلقا فيه تعميم وعدم دقة وقول صادر عن أحكام جزئية وغير مبني على اطلاع شامل على أقوال البصريين الأوائل¹.

المطلب الثاني: رأي المذهب الكوفي

ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي "من" بمعنى "على" كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾² وقد تأتي بمعنى "عن" كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾³ وقد تأتي "الباء" بمعنى "عن" كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾⁴ وقد تأتي بمعنى "من" كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾⁵ وقد تأتي "على" بمعنى "في" كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾⁶ والمعنى عند الفراء: في غفلة أدخلت فيه (على) ولو لم تكن كان صواباً⁷، وتأتي "في" بمعنى "على" قال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾⁸ وتفسيرها عند الفراء: الفراء: على جذوع النخل⁹، وقد تأتي بمعنى "عن" كقول القحيف العقيلي:

إذا رَضِيْتُ عَلِيَّ بنو قَشِيرٍ ... لَعَمْرُ اللَّهِ أعجبتني رَضَاهَا¹⁰

1. ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمن، أحمد مطر عطية، ص 237.
 2. سورة الأنبياء، الآية 77.
 3. سورة ق، الآية 22.
 4. سورة المعارج، الآية 1.
 5. سورة الإنسان، الآية 6.
 6. سورة القصص، الآية 15.
 7. ينظر: معاني القرآن، الفراء، 3/ 273.
 8. سورة طه، الآية 71.
 9. معاني القرآن، الفراء، 1/ 300.
 10. البيت من الوافر لقحيف العقيلي في مدح حكيم بن المسيب القشيري، وهو من شواهد: شرح التصريح: 2/ 14، وشرح الأشموني: 2/ 554 / 294، وشرح ابن عقيل: 209 / 3 / 25، والمقتضب: 2/ 320، والخصائص: 2/ 311، 389، وأمالى ابن السجري: 2/ 269، والإنصاف: 630، وشرح المفصل: 1/ 120، والهمع: 2/ 28
- المفردات الغريبة: بنو قشير: قبيلة تنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. لعمر الله: المراد: الحلف بإقراره الله تعالى بالبقاء بعد فناء الخلق.
المعنى: يريد الشاعر القول: إذا ما حظيت برضا بني قشير؛ فيكفني فخرا وشرفا، ووالله إنني لأسر، وأفرح برضاها؛ الذي يعث الأمل والتفاؤل في نفسي.
موطن الشاهد: "رضيت علي".
وجه الاستشهاد: مجيء "على" بمعنى "عن"؛ لأن الأصل في "رضي" أن يتعدي ب"عن" لا ب"على"؛ وقال بعضهم: إن "رضي" مضمن معنى عطف.

وجواز وقوع أدوات الجر بعضها موقع بعض عند الكوفيين مرده التوسع في معاني أدوات الجر بحيث لا يقتصر الحرف على معنى واحد بل له أكثر من معنى يؤديه تأدية حقيقة لا مجازية¹.

وما نسب للكوفيين من أنهم يميزون نيابة الحروف بعضها عن بعض فيه ويمنعون التضمين أيضا تعميم، وعدم دقة، وبالرجوع لمؤلفاتهم نجد الفراء الكوفي عند مقارنه بين قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾² و﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾³ حيث قال: قال: "وكان قوله ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ أعلمنا الصراط، وكان قوله: ﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ أرشدنا إليه والله أعلم بذلك"⁴.

أي يرى الفراء الفعل "اهدنا" في الآية الأولى ضمن معنى الفعل "اعلم" لذلك تعدى بنفسه للمفعول الثاني، وفي الآية الثانية ضمن الفعل "اهدنا" معنى الفعل "أرشد" لذا تعدى بـ"إلى".

وكذلك الكسائي عند حديثه عن قول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلِيَّ بَنُو قَشِيرٍ

حيث قال نقلا عن ابن جني: "لأنه قال: لما كان "رضيت" ضد "سخطت" عدى رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره"⁵.

من هنا نلاحظ أن الكوفيين لم يذهبوا إلى النيابة، بل جنحوا إلى التأويل أو التضمين كالبصريين الأوائل، غير أن البصريين يغلب عليهم القول بالتأويل أو التضمين أكثر من الكوفيين، والكوفيين يغلب عليهم النيابة أكثر من البصريين.

المبحث الثاني: رأي ابن جني في كتابه الخصائص

ردّ ابن جني (ت 392هـ) على المذهب الكوفي الذي يقرّ بالتناوب، حيث اعتبره بعيدا عما تعارف عليه أهل العربية؛ لأنّ فيه بعدا عن الصواب وخطا للعربية، فهو يؤدي إلى فوضى في اللغة؛ لذلك نجد أن ابن جني تحدث في باب سماه "استعمال الحروف بعضها مكان بعض" عن التناوب والتضمين فقال: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن "إلى" تكون بمعنى "مع" ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: "مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ" أي: مع الله"⁶.

وبعد أن عرض هذا المثال وغيره من الأمثلة بيّن أنه لا ينكر النيابة لكن اشترط تقارب المعنى فقال: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغ له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيّداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت

1. ينظر: التضمين في حروف الجر في صحيح البخاري "دراسة نحوية دلالية"، إيناس شعبان مجّد درباس، ص 47.

2. سورة الفاتحة، الآية 6.

3. سورة ص، الآية 22.

4. معان القرآن، الفراء، 4/ 100.

5. الخصائص، ابن جني، 2/ 313.

6. الخصائص، ابن جني، 2/ 308.

تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش، ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه.¹ ولقد حاول ابن جني أن يرسم نمجا لاستعمال الحروف مكان بعضها لكي لا تكون هناك فوضى في استخدام هذه الأسلوب من القول فقال: "ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه"². والمنهج الذي رسمه يمكن إجماله في ثلاثة أوجه:

1. التضمين: قال: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"³ ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّبَاكِ الرَّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾⁴ وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ"إلى" مع الرفث إيداناً وإشعاراً أنه بمعناه"⁵.

ومثل أيضاً بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾⁶ لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تأتي هنا إلى، وكذلك قوله - عز اسمه: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾⁷ وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على هذا دعاء منه صلى الله الله عليه وسلم صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكَّى"⁸.

ومثل له أيضاً بقول قحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيَتْ عَلِيٌّ بَنُو قَشِيرٍ ... لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أراد: عني. ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل "على" بمعنى "عن"، وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لما كان "رضيت" ضد "سخطت" عدى رضيت بعلی حملاً للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر"⁹.

وبعضهم ضمن الفعل المذكور في الكلام معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور؛ فـ"رضي" ضمن في قول القحيف معنى عطف أو أقبل؛ وكل من عطف وأقبل يتعدى بعلی، وهكذا"¹⁰.

1. الخصائص، ابن جني، 2/ 310.

2. الخصائص، ابن جني، 2/ 310.

3. الخصائص، ابن جني، 2/ 310.

4. سور البقرة، الآية 187.

5. ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 310.

6. سورة الصف، الآية 14.

7. سورة النازعات، الآية 18.

8. الخصائص، ابن جني، 2/ 312.

9. ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 313.

10. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، 2/ 517.

ومن التضمين أيضا دوسر بن غسان اليربوعي:

إذا ما امرؤ ولى علي بوده ... وأدبر لم يصدر بإدباره ودي¹

أي: عتي، ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده فقد استهلكه عليه، كقولك: أهلكت علي مالي، وأفسدت علي ضيعتي، وجاز أن يستعمل "علي" ههنا؛ لأنه أمر عليه لا له².

فمضمن معنى ما يتعدى بعلي - وهو بخل - لأنه إذا ولى بوده عنه فقد بخل به عليه³.

2 النياية، ومثل له بيت عنتر بن شداد:

بطل كأن ثيابه في سرحة ... يخذى نعال السبت ليس بتووم⁴

أي: علي سرحة "وجاز ذلك من حيث كان معلوماً أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة"؛ لأن السرحة لا تنشق فتستودع الثياب ولا غيرها، وهي بحالها سرحة فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه⁵.

ومثل له أيضا بقول قول سويد بن كاهل:

هُم صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ ... فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا⁶

لأنه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها⁷.

ومثل له أيضا بقول بعض الأعراب:

نَلَوْدُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُعْتَصَبُ مِنَ الْعَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبُ⁸

1 . ينظر: الاقتضاب، البطلبوسي، 43، وشرح أدب الكاتب، الجواليقي 355. وشرح التسهيل، ابن مالك، 3/ 164، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، 11/ 234، 11/ 234، جمهرة اللغة، ابن دريد، 3/ 321.

2 . ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 313.

3 . ينظر: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، 11/ 235.

4 . البيت من الكامل لعنترة في ديوانه ص 212؛ وأدب الكاتب ص 506؛ وجمهرة اللغة ص 512، 513؛ وخزانة الأدب 9/ 485، 490؛ وشرح شواهد المغني 1/ 479؛ وبلا نسبة في الخصائص 2/ 312؛ ووصف المباني ص 389؛ وشرح الأشموني 2/ 292.

اللغة: السرحة: الشجرة العظيمة العالية. يخذى: يلبس حذاء. السبت: الجد المدبوغ بالقرظ؛ والقرظ ورق شجر التلم يُدبغ به الأدم.

المعنى: إنه بطل صنديد، عظيم الجسم، ثيابه صغيرة قياساً على علو همته، كأنها معلقة على شجرة، يلبس النعال الجلدية المدبوعة بالقرظ (أي هو غني من الأشراف)، لا مثيل له. والشاهد فيه قوله: "في سرحة" حيث قيل إن (في) بمعنى (على). والرضي يرى أنها للطرفية، لأن ثيابه إذا كانت على السرحة فقد صارت السرحة موضعاً لها.

5 . ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 314.

6 . ينظر شرح شواهد المغني، السيوطي، 1/ 944، طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، 1/ 152، والشعر والشعراء، ابن قتيبة، 270، والأغاني، الأصفهاني، 13/ 114، 13/ 114، والخزانة، البغدادي، 6/ 125.

7 . ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 315.

8 . ينظر: الاقتضاب، البطلبوسي، 438، وشرح أدب الكاتب، الجواليقي، 358، الخصائص، ابن جني، 2/ 316، جمهرة اللغة، ابن دريد، 3/ 323. أراد بالألم جبالاً من جبال طيغ؛ وما تغتصب: أي أنها منيعة على من أرادها؛ وقد وضع في موضع الباء في قوله "نلود في أم لنا" لأن "لاذ" يتعدى بالباء.

استعمل "في" موضع الباء، أي: نلوذ بها لأنهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة؛ إذ لا يلوذون ويعصمون بها إلا وهم فيها؛ لأنهم إن كانوا بعداء عنها فليسوا لائذين بها،... فلأجل ذلك ما استعمل "في" مكان الباء"¹.

3. تقدير محذوف: وذلك عند تعليقه على قول عوف بن عطية.:

شَدَّوْا المَطِيَّ عَلَى دَلِيلٍ دَائِبٍ مِنْ أَهْلِ كَاطِمَةَ بِسَيْفِ الأَبْجُرِّ²

فقالوا معناه: بدليل. وهو عندي أنا على حذف المضاف، أي: شدوا المطي على دلالة دليل، فحذف المضاف، وقوي حذفه هنا شيئاً؛ لأن لفظ الدليل يدل على الدلالة. وهو كقولك: سر على اسم الله. و"على" هذه عندي حال من الضمير في سر وشدوا، وليست موصلة لهذين الفعلين، لكنها متعلقة بمحذوف؛ حتى كأنه قال: سر معتمداً على اسم الله³.

ومثل له أيضا بقول الشاعر:

وخصَّضْنَ فينا البحرَ حَتَّى قَطَعَنَهُ ... عَلَى كَلِّ حَالٍ مِنْ عُمارٍ وَمِنْ وِجَلٍ⁴

قالوا: أراد بنا، وقد يكون عندي على حذف المضاف، أي: في سيرنا، ومعناه: في سيرهن بنا⁵.

ومثل له أيضا بقول امرئ القيس:

وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ⁶

فقالوا: أراد مع ثلاثة أحوال. وطريقه عندي أنه على حذف المضاف، يريد: ثلاثين شهراً في عقب ثلاثة أحوال قبلها. وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال، فالحرف إذاً على بابه؛ وإنما هنا حذف المضاف الذي قد شاع عند الخاص والعام⁷.

ومن ذلك أيضا قول أبي ذؤيب:

1. ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 317.
2. البيت من الكامل هو لعوف بن عطية، ينظر: الاقتضاب، البطلوسي، ص 449، والخصائص، ابن جني، 2/ 312، واللسان، ابن منظور، مادة دلل، جمهرة اللغة، ابن دريد، 3/ 322.
3. ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 314.
4. البيت لا يعلم قائله، الغمار: جمع الغمر أو الغمرة؛ وهو الماء الكثير. ينظر: الاقتضاب، البطلوسي، 437، وفي شرح أدب الكاتب، الجواليقي، 358.
5. ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 315.
6. التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص 27؛ وأدب الكاتب، ص 518؛ وجمهرة اللغة، ص 1315، وخزانة الأدب، 1/ 62؛ والجني الداني، ص 252، وجواهر الأدب، ص 230، وشرح شواهد المعنى 1/ 486؛ وبلا نسبة في الخصائص، 2/ 313؛ ورسف المباني، ص 391؛ ولسان العرب، 15/ 168.
7. اللغة: أحدث عهده: أقرب. الأحوال: جمع الحول وهو السنة. المعنى: طاب صباحك أيتها الآثار الفانية، ثم ينكر على نفسه أن يحاطبها فيقول: وهل يطيب عيش من راح في الزمن الماضي، ومن كان أقرب عهده بالناس ثلاثين شهراً من ثلاث سنين. والشاهد فيهما قوله: "في ثلاثة أحوال" حيث جاءت "في" بمعنى "من".
7. ينظر: الخصائص، ابن جني، 2/ 316.

يَعْتَرْنَ فِي حَدِّ الطُّبَاتِ، كَأَمَّا ... كُسِبَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعِ¹

فإنه أراد: يعثر بالأرض في حد الطبات، أي: وهنّ في حد الطبات كقولك: خرج بثيابه، أي: وثيابه عليه، وصلّى في خفيه، أي: وخفاه عليه.²

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتٍ﴾³ فالظرف إذا متعلق بمحذوف؛ لأنه حال من الضمير، أي: يعثرن كائنات في حد الطبات⁴.

وفي نهاية هذا الباب قال: "فقس على هذا، فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدًا."⁵

وأراد أبو الفتح أن يرسم نمجا لاستخدام حروف الجر بعضها مكان بعض، لكي يقنن هذا الأمر، ويقيده بقيود، ويضبطه بضوابط تمنع الفوضى والاضطراب في اللغة.

1 . البيت من بحر الكامل، من مفضلته المشهورة، من قصيدة أبي ذؤيب التي يرثي فيها أولاده، ينظر: المنصف، ابن جني، 1: 279 ، وديوان الهذليين، 10 / 1 وتزيد هو ابن حلوان بن عمران وكان تاجرا يبيع البرود بمكة، وهو في هذا البيت يصف الحمر الوحشية التي اصطادها، وقد تعثرت في طريقها بعد أن صوبت إليها السهام فأدمتها فصارت كأنها تلبس ثيابا حمرا من برود بني تزيّد، وقد شبه طرائق الدم بطرائق البرود.

2 . ينظر: الخصائص، ابن جني، 2 / 316.

3 . سورة القصص، الآية 79.

4 . ينظر: الخصائص، ابن جني، 2 / 316.

5 . ينظر: الخصائص، ابن جني، 2 / 317.

الخاتمة:

1. مذهب جمهور البصريين عدم نيابة حروف الجر بعضها عن بعض إلا شذوذاً، أما قياساً فلا، وما أوهم ذلك فهو مؤول، إما على التضمين، أو على المجاز
2. ميل البصريين إلى التضمين كان لأسباب منها: تعدي بعض الأفعال بأداة جر غير الذي سمع عن العرب أنه يتعدى بها، وفي ذلك خروج عما هو معهود ومقعد له في العربية، لأن لكل فعل أداة تتعدى بها، وتعرف هذه الأداة بالرجوع إلى معاجم اللغة، وكذلك من باب التوسع في الفعل وإبقاء الحرف على أصله.
3. البصريون الأوائل مع أنهم يرون أن لكل حرف جر معنى خاصاً به، إلا أنهم يميزون نيابة الحروف بعضها عن بعض إذا تقاربت المعاني؛ ولذا فالقول بعدم إجازة البصريين نيابة الحروف مطلقاً فيه تعميم وعدم دقة وقول صادر عن أحكام جزئية وغير مبني على اطلاع شامل على أقوال البصريين الأوائل.
4. يرى جمهور الكوفيين نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فقد تأتي "من" بمعنى "على"، وقد تأتي بمعنى "عن"، وقد تأتي بمعنى "من"، وقد تأتي "على" بمعنى "في"، وقد تأتي "في" بمعنى "على".
5. جواز وقوع أدوات الجر بعضها موقع بعض عند الكوفيين مرده التوسع في معاني أدوات الجر بحيث لا يقتصر الحرف على معنى واحد بل له أكثر من معنى يؤديه تأدية حقيقة لا مجازية.
6. ما نسب للكوفيين من أنهم يميزون نيابة الحروف بعضها عن بعض فيه ويمنعون التضمين أيضاً فيه تعميم، وعدم دقة، وبالرجوع لمؤلفاتهم نجد الفراء الكوفي والكسائي يقولون بالتضمين، غير أن البصريين يغلب عليهم القول بالتأويل أو التضمين أكثر من الكوفيين، والكوفيين يغلب عليهم النيابة أكثر من البصريين.
7. المنهج الذي رسمه ابن جني في كتابه الخصائص يمكن إجماله في ثلاثة أوجه: التضمين، النيابة، تقدير محذوف.

المصادر والمراجع:

1. الإتيقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تح: مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394هـ / 1974 م.
2. أدب الكاتب، أبو مُجَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ) تح: مُجَّد الدالي، مؤسسة الرسالة.
3. الأصول في النحو، أبو بكر مُجَّد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
4. الأعلام، خير الدين بن محمود بن مُجَّد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: 1396هـ) دار العلم للملايين، ط15 (2002 م).
5. الأغاني، أبي الفرج الأصفهاني، دار الفكر، بيروت، تح: سمير جابر، ط2.
6. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو مُجَّد عبد الله بن مُجَّد بن السيّد البَطْلَيْوسي (ت: 521 هـ) تح: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (1996 م).
7. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: 542هـ) تح: محمود مُجَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 (1413 هـ - 1991م).
8. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن مُجَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ) المكتبة العصرية، ط1 (1424هـ - 2003م).
9. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) تح: مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
10. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1.
11. التضمن في حروف الجر في صحيح البخاري "دراسة نحوية دلالية"، إيناس شعبان مُجَّد درباس، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير في النحو والصرف، إشراف د. جهاد يوسف، ب الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2010م، ص44.
12. تناوب حروف الجر في ديوان امرئ القيس،، دراسة وصفية تحليلية، عبد الرحمن الذنيبات، ود. نضال محمود الفراية، جامعة مُجَّد خيضر بسيكرة، 2011م.
13. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي مُجَّد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية ط2 (1428 هـ - 2007 م).

14. جهمرة اللغة، أبو بكر مُجَدِّد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ) تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت، ط1 (1987م).
15. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو مُجَدِّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تح: د فخر الدين قباوة -الأستاذ مُجَدِّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
16. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو مُجَدِّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ) تح: د فخر الدين قباوة ، مُجَدِّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1413 هـ - 1992 م).
17. جواهر الأدب جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـ) اشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف، بيروت.
18. حروف الجر بين النيابة والتضمن، التراث العربي، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن اتحاد الكتاب العربي دمشق، د. أحمد مطر عطية، العدد 112، ذو الحجة، 1429هـ، كانون الأول (2008م)، السنة الثامنة والعشرين.
19. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ) تح وشرح: عبد السلام مُجَدِّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4 (1418 هـ - 1997م).
20. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
21. ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية (1385 هـ - 1965م).
22. ديوان امرئ القيس ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت: 545 م) اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2 (1425 هـ - 2004 م).
23. ديوان عنتر بن شداد، عنتر بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية (ت: 22 ق. هـ / 601 م).
24. رصف المباني في حروف المعاني، المالقي، تح: أحمد مُجَدِّد الخراط، دمشق، دار القلم، 1405هـ، 1972م.
25. شرح ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ) تح: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20 (1400 هـ - 1980م).
26. شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، موهوب بن أحمد بن مُجَدِّد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقي (ت: 540هـ) قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
27. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن مُجَدِّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: 900هـ) دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1 (1419هـ - 1998م).
28. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُجَدِّد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1 1421هـ - 2000م.

29. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُجَد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1421هـ - 2000م).
30. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُجَد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ) قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1422 هـ - 2001م).
31. شرح تسهيل الفوائد، مُجَد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ) تح: عبد الرحمن السيد، د. مُجَد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1 (1410هـ - 1990م).
32. شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ) وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيّل وتعليقات: الشيخ مُجَد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، (1386 هـ - 1966م).
33. الشعر والشعراء، أبو مُجَد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ) دار الحديث، القاهرة (1423 هـ).
34. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي ضرائر الشّعْر، علي بن مؤمن بن مُجَد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، تح: السيد إبراهيم مُجَد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980 م.
35. طبقات فحول الشعراء، مُجَد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت: 232هـ) تح: محمود مُجَد شاكر، دار المدني، جدة.
36. الفكر البلاغي في كتاب الخصائص، عبد الحكيم راضي، أول مايو (2006م)
37. الكتاب لسبويه. كتاب سبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سبويه، ت 180هـ، تح: عبد السلام مُجَد هارون، دار الجيل، بيروت.
38. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، مُجَد علي التهانوي، ت 1158 ق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
39. الكليات، الكفوي. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، تح: عدنان درويش - مُجَد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
40. لسان العرب، مُجَد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3 - 1414 هـ.
41. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1417هـ 1996م
42. معاني النحو، فاضل السامرائي. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
43. المعاني النحوية التركيبية والتناسب المنطقي لها في كتاب الخصائص لابن جني، إبراهيم يعقوب محمود الحسان، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد 20، العدد 86، سنة 2014م.

44. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ) تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 (1414 هـ - 1993م).
45. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
46. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
47. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط: 1399هـ - 1979م.
48. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985.
49. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
50. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت: 392هـ) دار إحياء التراث القديم، ط1 (1373هـ - 1954م).
51. النحو العربي أحكام ومعان، فاضل صالح السامرائي، دار ابن كثير، ط1، (1435هـ، 2015م).
52. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ) تح: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1403هـ، 1983م).
53. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، دار الحديث، القاهرة (1423 هـ)
- 54.